

# الحراك الاحتجاجي في العراق يتخطى دائرة المطالبة إلى أهداف استراتيجية

## فك الارتباط بإيران هدف رئيسي للمحتجين



ما كان فوق رؤوس المسؤولين أضحى تحت أقدام الشعب

مواجهة المحتجين ما وقع قتلى وجرحى في صفوفهم. وقتل خلال ليل الإثنين الثلاثاء مظالمهم في بغداد وأخران في الناصرية وقتيلان في البصرة. وفي محافظة البصرة الغنية بالنفط، جنوب العراق، يواصل متظاهرون منذ أيام عدة غلق الطريق المؤدية إلى ميناء أم قصر، أحد المنافذ الحيوية لاستيراد المواد الغذائية والأدوية للبلاد. وغادرت الإبرانية السفن التجارية من دون أن تتمكن من تفريغ حمولتها، وفقاً لمصدر في الميناء.

وأغلقت المؤسسات الحكومية بالكامل الثلاثاء في مدن متفرقة بينها الناصرية والديوانية والكوت، جنوب البلاد. ويؤكد المتظاهرون أن العنف وقطع الإنترنت بهدف تقليص أعداد المحتجين ليلاً، لن ينجحاً شيئاً. وقال عمار (41 عاماً) لوكالة فرانس برس "لقد قطعوا الإنترنت قبل ذلك، وهذه مرة أخرى، وسيكون من دون فائدة".

وكانت السلطات قطعت الإنترنت لمدة أسبوعين الشهر الماضي، وشذت الخناق على شبكات التواصل الاجتماعي التي لا تزال محظورة حتى الآن، إلا من خلال استخدام تطبيقات في بي.أن.

وقالت منظمة نيت بلوكس لأمم المتحدة إن هذا القطع الجديد هو أسوأ القيود التي فرضتها الحكومة العراقية منذ بداية التظاهرات.

وقال متظاهر آخر إن "القادة لا يخفوننا، هم من يخفوننا لأننا مسالمون"، مضيفاً "الطغاة يرحلون والناس يبقون".

وفي إطار المشاورات السياسية بحثا عن حلول، التقى الرئيس العراقي برهم صالح في مدينة أربيل، كيار، المسؤولين في إقليم كردستان العراق، ما يشير إلى حالة من القلق العام لدى الطبقة السياسية حيال إمكانية تصعيد الاحتجاجات.

وجاء ذلك فيما واصل محتجون التظاهر بالقرب من مبنى القنصلية الإيرانية في محافظة كربلاء إثر رشقها بالزجاجات الحارقة محاولة اقتحامها ورفع العلم العراقي على أسوارها، الأحد والإثنين.

وما زاد من توجيه غضب المحتجين صوب إيران هو الزيارات المتكررة لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سليماني للعراق، وتصريحات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي عن وجود "مخططات من الأعداء لإثارة الفوضى وتقويض الأمن في بعض دول المنطقة".

### الوضع في العراق انتهى إلى مأزق بفعل انقطاع سبل التواصل بين المحتجين والنظام القائم الذي أصبح إسقاطه مطلباً جوهرياً

وقال أحد المتظاهرين متحدثاً من ساحة التحرير أثناء وضع مشققة رمزية وتصيب مجلس يمثل "محكمة الشعب"، إن "الإيرانيين هم الذين يديرون البلاد، ونفضل الموت بدلاً من البقاء تحت يدهم".

ويرى متابعون للشأن العراقي أن الوضع في العراق انتهى إلى مأزق بفعل انقطاع سبل التواصل بين المحتجين والنظام القائم الذي أصبح إسقاطه مطلباً جوهرياً.

وتظهر ملامح المأزق في تخطت السلطات إزاء تصاعد الاحتجاجات وسبل وقفها. وأقدمت السلطات العراقية مجدداً الثلاثاء على قطع شبكة الإنترنت بالكامل، بينما واصلت استخدام العنف في

الاحتجاجات في العراق تخطت بوضوح عتبة المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وتحولت إلى ثورة هادفة إلى إسقاط النظام وفك الارتباط بإيران. الأمر الذي وضع السلطات العراقية أمام مأزق غير مسبوق، خصوصاً وقد استندت مختلف الحلول وفشلت في وقف المد الاحتجاجي العارم عبر وعود الإصلاح ومغريات التشغيل والتقديمات الاجتماعية، أو عبر استخدام العنف والترهيب ضد المحتجين.

بغداد - تتعدد الاحتجاجات الجارية في العراق تدريجياً عن الدوافع المطالبة الأنيّة التي انطلقت على أساسها بداية شهر أكتوبر الماضي، والمتعلقة بتحسين الأوضاع الاجتماعية وتوفير الشغل ومحاربة الفساد الإداري والحكومي، إلى قضايا أكثر عمقا وأبعد مدى من قبيل إسقاط الحكومة وتغيير النظام وفك الارتباط بإيران.

وعلمياً لم يعد الشارع العراقي المتعب بالاحتجاجات التي عرفت انطلاقاً جديدة في الخامس والعشرين من الشهر الماضي يستمع إلى الوعود التي تقدمها الحكومة بشكل شبه يومي بشأن تحسين الأوضاع الاجتماعية، ولا لانباء إخضاع بعض الموظفين والمسؤولين من درجات مختلفة للمحاسبة.

بل إن المحتجين ولجّهم من الشبان وخريجي المعاهد والجامعات المطالبين بالشغل لم يعودوا يهتمون بالاطلاع على القوائم التي تنشرها حكومة عادل عبدالمهدي بأسماء المئات ممن تم قبولهم للعمل في القطاع الحكومي. وأصبح هم المحتجين في مختلف محافظات وسط وجنوب البلاد منصباً على إسقاط الحكومة وتغيير النظام بشكل جذري.

ومرّ المتظاهرون من مجرد رفع الشعارات والمطالب، إلى العمل ميدانياً على خلق حالة من الشلل في الحياة العامة من خلال قطع الطرقات وإغلاق المؤسسات الحيوية وتعطيل المرافق العمومية سعياً إلى إرباك الحكومة ودفعها للاستقالة.

## الإمارات تواصل تنفيذ التزاماتها التنموية في سقّطري

وفي مجال دعم التعليم بسقّطري افتتح وفد الهلال الأحمر الإماراتي "مدرسة عطايا" التي تم تمويلها من ريع معرض "عطايا الخيري" الذي تنظمه الهيئة سنوياً، ويخصص ربع كل دورة من دوراته لدعم قضايا إنسانية وتنموية حيوية.

وقال محمد عتيق الفلاحي، الأمين العام لهيئة الهلال الأحمر إن الهيئة درست بعناية البرامج والمشاريع الحيوية التي تحتاجها سقّطري، وشرعت في تنفيذها عقب كارثة الإعصار الذي ضرب الأرخيل لتخدم قطاعات واسعة من المتضررين من الأعاصير، مشيراً إلى أن الهيئة عملت بالتعاون مع السلطات المحلية في سقّطري لتحقيق أهدافها التنموية، وذلك من خلال اتفاقية تعاون تم توقيعها مع محافظة أرخبيل سقّطري لتعزيز جهود التنمية والإعمار في الجزيرة، حيث مولت الهيئة بموجبه عدداً من البرامج الإنسانية والمشاريع التنموية التي رأت النور في زمن وجيز.

وتتضمن مشاريع الهلال الأحمر الإماراتي في سقّطري، التي تضمنت 22 وحدة سكنية ومدرسة. وكانت الهيئة، قد بدأت بإنشاء عدد من المشاريع التنموية الحيوية، في أعقاب الأعاصير المتتالية التي ضربت الأرخيل، خلال الأعوام الماضية. وقام وفد من هيئة الهلال الأحمر بإرفاقه عدد من المسؤولين اليمنيين، بافتتاح جانب من المشاريع التنموية في سقّطري، والتي تضمنت تدشين مرحلة جديدة من مدينة الشيخ زايد اشتملت على 22 وحدة سكنية، ليلعب عدد الوحدات التي تم افتتاحها حتى الآن 183 وحدة، من أصل 361 وحدة تمثل العدد الإجمالي للسكان المزمع إنشاؤها في الأرخيل.

حديبو (اليمن) - تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ التزامها بتنشيط التنمية في أرخبيل سقّطري، والعمل على تحسين ظروف سكانه الذين واجهوا خلال السنوات الماضية كوارث طبيعية ومصاعب اقتصادية أثرت على أحوالهم الاجتماعية ومستوى عيشهم، وذلك في ارتباط بالوضع العام باليمن.

ولم تلق الإمارات بالاحكام التثويه التي شنتها دوائر معادية للحلف العربي وذات صلة بجماعة الإخوان المسلمين، واستهدفت دورها في الأرخيل والذي كان مؤثراً بشكل واضح على أوضاع سكانه.



محمد عتيق الفلاحي  
درستنا بعناية البرامج والمشاريع الحيوية التي تحتاجها سقّطري

وافتححت هيئة الهلال الأحمر النزاع الإنسانية لدولة الإمارات مرحلة جديدة من مشاريعها التنموية في سقّطري تضمنت 22 وحدة سكنية ومدرسة. وكانت الهيئة، قد بدأت بإنشاء عدد من المشاريع التنموية الحيوية، في أعقاب الأعاصير المتتالية التي ضربت الأرخيل، خلال الأعوام الماضية. وقام وفد من هيئة الهلال الأحمر بإرفاقه عدد من المسؤولين اليمنيين، بافتتاح جانب من المشاريع التنموية في سقّطري، والتي تضمنت تدشين مرحلة جديدة من مدينة الشيخ زايد اشتملت على 22 وحدة سكنية، ليلعب عدد الوحدات التي تم افتتاحها حتى الآن 183 وحدة، من أصل 361 وحدة تمثل العدد الإجمالي للسكان المزمع إنشاؤها في الأرخيل.

## الوضع الحقوقي في قطر تحت مجهر التدقيق الأممي

الدوحة - يُجري فريق أممي عملياً تقييم لوضع الحرمان من الحرية في قطر التي أصبحت بشكل غير مسبوق تحت مجهر الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، بسبب كثرة التقارير والشكاوى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تمس بشكل استثنائي العمال الأجانب.

ولم تنقطع خلال السنوات الأخيرة التقارير الدولية المتضمنة لمعلومات مقلقة عن أوضاع مئات الآلاف من العمال الوافدين إلى قطر، وخصوصاً المشتغلين في ورشات إقامة منشآت كاس العالم 2022، والذين تتراوح الانتهاكات ضدّهم بين إجبارهم على العمل في ظروف مزرية تصل حدّ تعريض حياتهم للخطر وهلاك الكثيرين منهم في ظل غياب الرعاية الصحية، وبين حرمانهم من مستحقّاتهم المالية وعدم تمكينهم من رواتبهم لفترات طويلة، وبين تقييد حرياتهم من قبل مشغليهم وذلك بمصادرة جوازات سفرهم من قبل هؤلاء المشغلين.

وأعلن قبل أيام عن توجه الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي إلى قطر لإجراء زيارة هي الأولى من نوعها، ستستمر حتى منتصف نوفمبر الجاري، وذلك لتقييم وضع الحرمان من الحرية في البلاد. وورد في موقع "أخبار الأمم المتحدة" على شبكة الإنترنت أنّ الوفد المكوّن من ثلاثة أعضاء هم لي تومي وإلينا

ستابرتي ورولاندي أجوفي، سيلتقي بمسؤولين حكوميين وقضاة ومدعين عامين ومحامين وأكاديميين ومجموعات وهيئات أخرى ذات صلة بالملف الحقوقي.

ومن المقرر أن يشارك الخبراء ملاحظاتهم الأولية في مؤتمر صحافي يُعقد منتصف الشهر، على أن يقدم التقرير النهائي عن الزيارة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر من العام القادم.

واعتادت قطر على إنكار وجود حالات انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان على أراضيها، وتعطيل عمليات التدقيق المطلوبة من هيئات دولية رسمية وأخرى مستقلة، لكنها بدأت خلال السنوات الأخيرة تضطر لتغيير تكتيكاتها، نحو الاعتراف الجزئي بتلك الانتهاكات وتقديم عود بتحسين الوضع الحقوقي، وذلك بعد أن أصبحت أكثر من أي وقت مضى تحت مجهر الملاحظة الدولية.

وتريد الدوحة بانتهاج منهج المرونة والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في المجال الحقوقي تهديفة موجة الانتقادات الموجهة إليها وتجنب آثارها السلبية على صورتها في المنعطف الأخير نحو احتضان نهائيات كأس العالم القادم، حيث بات من المعروف أنّ مثل هذه المناسبات الرياضية الكبرى تمثل أيضاً فرصة لسليط الأضواء على الأوضاع الداخلية للبلدان التي تحتضنها.

## انتقاد دولي لقمع المحتجين

وبالتوازي مع تواصل الاحتجاجات في العراق، استمر سقوط قتلى مدنيين برصاص قوات الأمن والمليشيات الرديفة لها.

وقتل ثلاثة محتجين في قضاء الشطرة بمحافظة ذي قار، ليل الإثنين، إثر إطلاق قوات الأمن الرصاص لمنع المحتجين من الوصول إلى منزل الأمين العام لمجلس الوزراء. كما قتل تسعة محتجين، الإثنين، عندما أطلقت قوات الأمن الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع على محتجين، لإبعادهم عن جسر الأحرار المؤدي إلى منطقتي الصالحية وعلاوي، الملاصقتين للمنطقة الخضراء، حيث مقر الحكومة والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

ونقل البيان عن ممثلة الأمم المتحدة بالعراق جينين هينس بلاسختارت قولها إن "الإغلاق غير المعلن للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يعد تجاوزاً على حرية التعبير".

ومن جانبها حثت بريطانيا الحكومة العراقية على حماية المتظاهرين خلال الاحتجاجات الراهنة. وقالت السفارة البريطانية في بغداد، عبر بيان نشرته على فيسبوك، إن "المظاهرات السلمية حق من حقوق الشعب العراقي، والعنف ضد المتظاهرين أمر غير مقبول".

وأضافت "يجب على الحكومة التأكد من أن جميع القوات الأمنية تحمي المتظاهرين وتتصرف بصورة مناسبة".

الاسبوع الأخير منه "أنّ البعثة رصدت تواصل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وإساءات خلال الموجة الثانية من المظاهرات".

وأضاف أنّ التقرير أشار إلى أنّ "العنف خلال الفترة من 25 أكتوبر وحتى الرابع من نوفمبر الجاري، تسبب في مقتل 97 شخصاً آخرين وجرح الآلاف، موضحاً أنه "رغم إظهار قوات الأمن العراقية قدراً أكبر من ضبط النفس مقارنة بالشهر الماضي، وخصوصاً في العاصمة بغداد، فإن الاستخدام غير القانوني للأسلحة المميّزة والأقل خطورة من جانب القوات والعناصر المسلحة يستدعي الانتباه والعاجل".

بغداد - بدأ أسلوب السلطات العراقية في مواجهة المحتجين بالإفراط في استخدام العنف يحدث أصداء دولية سيئة، ويثير امتعاض الأمم المتحدة ودول شريكة للعراق في محاربة الإرهاب. وانتقدت، الثلاثاء، كل من الأمم المتحدة وبريطانيا قمع المحتجين السلميين. وورد في بيان أممي رصد المنظمة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال الموجة الثانية من الاحتجاجات في العراق.

وذكر البيان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة إلى العراق "يونامي" بمناسبة إطلاق التقرير الثاني الخاص حول الاحتجاجات العراقية التي انطلقت أوائل الشهر الماضي وتجددت في



تلقيم الواجبات لا يجدي نفعاً